كشف الشبهات: الدرس الخامس

لفضيلة الشيخ الدكتور: عبد العزيزبن أحمد البداح

(بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين قال المؤلف غفر الله له ولشيخنا والحاضرين: وأنا أذكر لك أشياء مما ذكر الله في كتابه، جوابًا لكلامٍ احتج به المشركون في زماننا علينا فنقول جواب أهل الباطل من طريقين مجملٌ ومفصل، أما المجمل فهو الأمر العظيم والفائدة الكبيرة لمن عقلها وذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ...﴾[آل عمران:٧])

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

شرع المؤلف -رحمه الله- بعد إيراد هذه المقدمة في ذكر الجواب على شبه المشركين، والجواب عليها من طريقين: طريقٌ مجمل: ويكون برد المتشابه إلى المحكم، وطريقٌ مفصل سيأتي ذكره بإيراد كل شبهةٍ والرد عليها.

أما الطريق الأول المجمل: فهو أن من قواعد أهل السنة والجماعة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد: وجوب رد المحكم إلى المتشابه، وهذه القاعدة دل عليها قوله ﷺ فيما رواه الإمام أحمد بإسنادٍ صحيح: **((إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضًا بل ليصدق بعضه بعضًا فما علمتم فاعملوا به وما جهلتم فردوه إلى عالمه))**، وروي عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن البصري وغيرهم من أئمة السلف أنهم قالوا: يُعمل بالمحكم ونُؤمن بالمتشابه ولا نعمل به، المتشابه والمحكم جاءا في القرآن على نوعين: النوع الأول: احكامٌ وتشابهٌ عام، وهو الذي جاء في أول سورة هود: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[هود:١]، والمراد بالمحكم هنا يعني المتقن الذي ليس فيه تناقضٌ ولا اضطراب.

وجاء وصف القرآن بالمتشابه في قوله تعالى في سورة الزمر ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ...﴾[الزمر:٢٣]ومعنى متشابهًا: أي يشبه بعضه بعضًا في الحق والصدق، وعلى هذا فالقرآن يوصف كله بأنه محكم

ومتشابه، محكم أي: متقن فلا تناقض فيه ولا اضطراب، ومتشابه: يعني يشبه بعضه بعضًا في الحق والصدق، وبهذا نكون انتهينا من المحكم والمتشابه العام، أو الإحكام والتشابه العام.

النوع الثاني: الإحكام والتشابه الخاص، أو المحكم والمتشابه الخاص، وهو الذي جاء في آية آل عمران التي أوردها المؤلف هنا ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ...﴾[آل عمران:٧]فما المراد بالمتشابه وما المراد بالمحكم هنا، والمحكم والمتشابه الخاص يختلف عن المحكم والمتشابه العام، المحكم الخاص: اختلف في المراد به، فقيل ما عرف معناه وقيل الناسخ وقيل ما احتمل وجهًا واحدًا، والأقرب أنه ما عرف معناه أو ما ظهر معناه.

وقد اختلف العلماء في معنى المتشابه قيل هو ما خفي معناه، وقيل ما استأثر الله بعلمه وقيل المنسوخ، وقيل ما احتمل أوجهًا وقيل: ما لا يستقل بنفسه، والأقرب أنه ما خفي معناه.

هل الراسخون في العلم يعلمون المتشابه؟

الجواب مبني على خلاف السلف رحمهم الله في الوقف في آية آل عمران؛ هل يكون الوقف على لفظ الجلالة وما يعلم تأويله إلى الله أو يعطف الراسخون في العلم على لفظ الجلالة فيوصل الكلام وما يعلم تأويله إلى الله والراسخون في العلم، فجمهور الصحابة والتابعين على أن الوقف على لفظ الجلالة وقفٌ لازم وما يعلم تأويله إلا الله ويقف ثم يستأنف والراسخون في العلم يقولون آمنا به، وعلى هذا المذهب هل الراسخون في العلم يعلمون المتشابه؟ الإجابة: لا، ويستدلون على هذا القول بقراءة ابن عباس رضي الله عنهما وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم، ويستدلون على هذا أيضًا بقراءة ابن مسعود: ان تأويله إلا من عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به، هذا هو القول الأول وهو قول جمهور الصحابة والتابعين في أن الوقف على لفظ الجلالة وقفٌ لازم، وعلى هذا فالراسخون في العلم لا يعلمون المتشابه.

القول الثاني: قراءة الوصل، وعلى هذه القراءة الراسخون في العلم يعلمون تأويله، واستدلوا على هذا القول بقول ابن عباس رضي الله عنهما: أنا ممن يعلم تأويله، وبما جاء في البخاري: أن النبي ﷺ قال لابن عباس: ((اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل))، وهذه المسألة ترجع إلى أن المتشابه على نوعين: متشابهٌ حقيقي: وهذا لا يعلم تأويله إلا الله، كوقت قيام الساعة مثلًا وككيفية صفات الله تعالى وما يكون في القيامة على وجه التفصيل مما لم يرد في القرآن أو السنة تفصيله.

النوع الثاني من المتشابه: متشابهٌ إضافي، وهذا يظهر لبعضٍ دون بعض أو يخفى على بعضٍ دون بعض، إذا عرفت أن المتشابه على نوعين: متشابه حقيقي ومتشابه إضافي، استطعت أن تجمع بين القولين.

(أما المجمل فهو الأمر العظيم والفائدة الكبيرة لمن عقلها وذلك قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ...﴾[آل عمران:٧] إلا الله وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: **إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولاءك الذين سم الله فاحذروهم**)

إذن تلخص من هذا أن من أصول الاستدلال عن أهل السنة في مسائل الاعتقاد رد المتشابه إلى المحكم وسبق بيان أدلة ذلك، وأن من أسباب الزيغ عند أهله !! الأخذ بالمتشابه والإعراض عن المحكم، وما من طائفةٍ من الطوائف ولا فرقةٍ من الفرق ضلت في بابٍ من أبواب الدين إلا كان أحد أسباب ضلالها الأخذ بالمتشابه والإعراض عن المحكم.

فالقبورية مثلًا: أخذوا بقول الله عز وجل ﴿... قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾[الكهف:٢١]، وجعلوا هذه الآية دليلًا على جواز بناء المساجد على القبور، وأعرضوا عن المحكم مما جاء من صريحٍ وصحيح عن النبي ﷺ في قوله مثلًا **((لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد))**، وفي قوله **((لا تصلوا إلى القبور))**، إلى غير ذلك من النصوص الصريحة الصحيحة التي تمنع من ذلك.

الخوارج والمعتزلة أخذوا بالمتشابه بقوله سبحانه ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾[المدثر:٤٨] وجعلوا هذه الآية التي نزلت في حق الكفار جعلوها في حق العصاة الموحدين ونفوا الشفاعة عن صاحب الكبيرة وأعرضوا عن النصوص المحكمة التي تثبت هذه الشفاعة كقوله ﷺ كما عند أصحاب السنن **((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))** وأخذ الجهمية ونفاة الصفات بما تشابه من قوله عز وجل ﴿..لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ..﴾[الشورى:١١] وكقوله ﴿... هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[مريم:٦٥] واعتمدوا عليها في نفي صفات الباري سبحانه، وأعرضوا عن النصوص المحكمة التي فيها إثبات صفات الله تعالى.

الرافضة أخذوا بما تشابه من قوله ﷺ كما في الصحيح: **((لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم أعناق بعض))** واعتمدوا عليه في تكفير الصحابة رضي الله عنهم، وأعرضوا عن النصوص المحكمة التي فيها الترضي عن الصحابة والثناء عليهم والنهي عن سبهم.

(مثالٌ على ذلك: إذا قال لك بعض المشركين قال تعالى: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[يونس:٦٢])المؤلف هنا ضرب مثالًا واحدًا على ما تعلق به المشركون من المتشابه والإعراض عن المحكم، وهي مسألة الولاية، المؤلف رحمه الله ذكر هذه المسألة فيما يظهر لأن من أعظم أبواب الضلال التي دخل منها الشرك الأكبر على الأمة دعوى الولاية واقتصر على هذا المثال، أولًا: ما المراد بالولاية عند أهل السنة؟ قال عز وجل (﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ* الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾[يونس:٦٣] بين الله عز وجل أن أهل ولايته هم المؤمنون المتقون فقال سبحانه: الذين ءامنوا وكانوا يتقون، وجاء عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبير

وغيرهم أن الأولياء هم الذين: إذا رُؤوا ذكر الله عز وجل لما فيهم من سيما الإخبات والخشوع، وقد جاء عند أبي داوود بإسنادٍ صحيح من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((إن أناسًا من عباد الله ليسوا بأنبياء ولا شهداء يغبطهم الأنبياء والشهداء لمكانهم من الله فقال الصحابة رضي الله عنهم : من هم؟ وما أعمالهم؟ فإنا نحبهم لذلك، فقال النبي ﷺ: هم قومٌ تحابوا في الله بروح الله وإنهم من غير أرحامٍ بينهم ولا أموالٍ يتعاطونها، وإنهم لعلى نور لا يخافون إذا خاف الناس ولا يحزنون إذا حزن الناس ثم تلى قوله تعالى: (ألا إن أولياء الله لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون الذين ءامنوا وكانوا يتقون)))

ما مراتب الولاية عند أهل السنة والجماعة؟ جاءت مراتب الولاية مجتمعة في آية فاطر: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ...﴾[فاطر:٣٢] فمراتب الولاية عند أهل السنة: المرتبة الأولى مرتبة الظالم وهو العاصي بفعل المحرم أو ترك الواجب، والمرتبة الثانية المقتصد وهو المتقرب إلى الله بفعل الواجبات وترك المحرمات، والمرتبة الثالثة: السابق إلى الخيرات وهو المتقرب إلى الله بفعل الواجبات والمستحبات وترك المحرمات والمكروهات.

وأفضل الأولياء: الأنبياء وأفضلهم: الرسل وأفضلهم: نبينا محمد ﷺ، الولي لا يُجزم به لأحد ولا يجوز أن يدعيها أحد، فلا يجوز أن نقول على أحد أنه من أولياء الله ولا يجوز لأحدٍ أن يقول عن نفسه أنا من أولياء الله لأن الولاية ترجع إلى أمرٍ باطن، والبواطن لا يعلمها إلا الله عز وجل، وهذا أحد أوجه الخلاف بين أهل السنة وغيرهم، فأهل السنة يقولون لا يُجزم لأحدٍ بالولاية وإنما يُحسن الظن بمن ظاهره الصلاح ويرجى له الخير، ولا يجوز لأحدٍ أن يدعيَ الولاية لنفسه، أما المخالفون لأهل السنة من فرق الضلال فهم يجزمون بالولاية للغير ويدعيها منهم من يدعيها.

من ظاهره الولاية أو الصلاح عند أهل السنة يُحب ويُكرم ولا تجوز معاداته ولا إهانته لكن لا يُعتقد فيه شيء من خصائص الربوبية، ولا يجوز أن يصرف له شيءٌ من حقوق الألوهية، فلا يجوز أن يقال أن الولي يعلم الغيب أو يتصرف في الكون أو يخلق أو يرزق، ولا يجوز أن يُدعى من غير الله أو أن يُستغاث به أو أن يُذبح له.

من أعظم ثمرات الولاية محبة الله لأوليائه، كما قال عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾[مريم:٩٦] قال مجاهد بن جبر: يحبهم ويحببهم إلى خلقه، وقال قتادة: ما أقبل عبدٌ على الله إلا أقبل الله بقلوب العباد عليه. وقد جاء في البخاري ومسلم: ((أن الله إذا أحب عبدًا نادى جبريل إني أحب فلانًا فأحبه، فيحبه جبريل ثم ينادي في أهل السماء إن الله يحب فلانًا فأحبوه فيحبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الأرض)).

وجاء عند البخاري أن النبي ﷺ قال: **((من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنو افل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي عليها وإن سألني لأعطينه ولإن استعاذني لأعيذنه))**.

ولاية العبد لربه: القيام بأمره ومحبته وولاية الله لعبده، محبته ونصرته وحفظه، هذه هي الولاية عند أهل السنة والجماعة، ويجب أن تكون هذه الولاية في معناها وفي مفهومها وفي حقيقتها وما يترتب عليها واضحًا لأن من أعظم المسائل التي حصل فيها الخلاف بين أهل الإيمان والتوحيد وبين المخالفين لهم هي مسألة الولاية.

بقي الكلام عن مسألة الولاية عند المسألة المخالفة فعندنا الفرق المخالفة خالفت في باب الولاية، وعندنا فرقتان: الفرقة الأولى: الصوفية والقبورية، والفرقة الثانية: فرقة الرافضة.

الولاية عند الصوفية والقبورية تختلف في معناها وحقيقتها وما يترتب عليها عن معناها وحقيقتها وما يترتب عليها عند أهل السنة، الصوفية والقبورية وكذلك الرافضة يرون في سماتٍ تجمعهم أن الولاية أفضل من النبوة، الصوفية والقبورية يسمونها الولاية والرافضة يسمونها الإمامة، فالإمامة والولاية عندهم أفضل من النبوة، ويرون أن الولي والإمام يجب أن يكون معصومًا، لكن الرافضة يقولون بالعصمة، والصوفية يقولون بالحفظ في اختلافٍ وتنويع في التعبير لكن الحقيقة واحدة، فالرافضة يصرحون أن الإمام يجب أن يكون معصومًا والصوفية يقولون إذا كان النبي معصومًا فالولي يجب أن يكون محفوظًا ويعنون بالحفظ: العصمة.

ومن السمات التي تجمع بين الرافضة والصوفية والقبورية في الإمامة والولاية: أن الولي والإمام يوحى إليه، ومن السمات أيضًا اشتراط حصول الكرامة على يديه أي ظهور المعجزات والكرامات، ومن السمات التي تجمع الرافضة والصوفية والقبورية في الولي والإمام أن يكون منصوصًا عليه، ومن السمات أيضًا دعوى حصول خصائص الربوبية للولي والإمام، فالولي والإمام عند هذه الفرق يعلم الغيب ويتصرف في الكون، ومن السمات أيضًا أن الدين عندهم قائمًا على الإمامة والولاية.

فتلخص من هذا أن الولي والإمام له خصائص عند الصوفية والرافضة والقبورية.

إذا عرفت هذا عرفت أن الخلاف بين أهل السنة والمخالفين لهم في مسألة الولاية خلافٌ أصيلٌ وجوهري، ولهذا فالإمامة والولاية عند هذه الفرق نقضٌ للنبوة وهدمٌ للدين وإبطالٌ للتوحيد.

الولاية عند الصوفية والقبورية مرت بمراحل عند تقريرها فأول ما ظهرت في القرن الثالث الهجري من خلال إشارات ظهرت في مقالات الحلاج وغيره من رؤوس الصوفية، فم تقررت عند الحكيم الترمذي، ليس صاحب السنن هذا رجلٌ اتَّهم بالزندقة وحكم عليه علماء بلده بذلك ونفي من بلده ترمذ، وقد كتب كتابًا اسمه ختم الأنبياء وهو أول من أرسى قواعد الولاية عند الصوفية والقبورية فذكر من هو الولي وما مراتب الولاية، ثم قررها بعد ذلك الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين، ثم قررها ابن عربي وليس ابن العربي المالكي بل ابن عربي الصوفي قررها في كتابن له، الكتاب

الأول: ختم الولاية، والكتاب الثاني الفتوحات المكية، وما ذكرته لك في أول الكلام من أن الصوفية يرون أن الولي يجب أن يكون منصوصًا عليه وأن يكون معصومًا أو محفوظًا إلخ، هو ما قرره هؤلاء في كتبهم، ولهذا هم يصرحون في كتبهم بأن الولي أفضل من النبي، ولما قلت لك أن الولاية عند الصوفية والقبورية هي نقضٌ للنبوة ابن سبعين وهو أحد رؤوسهم يقول لقد كذب ابن أبي كبشة -يعني النبي ﷺ- لما قال لا نبي بعد، وابن عربي في الفتوحات المكية يقول أن النبوة ظاهرة وباطنة. الظاهرة للأنبياء وقد انقطعت، والباطنة: للأولياء وهي لم تزال في الدنيا والآخرة.

وهم يعتقدون أن الولاية مراتب وأعظمها الغوث أو القطب وهو واحد يتصرف في الكون وتحته أقطابٌ أربعة يمسكون بأركان العالم ويتصرفون فيها وتحته أوتاد وهم سبعة يتصرفون في قارات العالم السبع وهكذا في دركاتٍ أو درجات.

وبعد ذلك عندنا الإمامة عند الرافضة وهي التي تقابل الولاية عند الصوفية، وهم يعتقدون أنها منصب ديني من أنكره فهو خالدٌ مخلدٌ في النار، ويعتقدون أن الإمامة أفضل من النبوة، بل إن نصير الدين الطوسي وهو شيخ الطائفة عندهم صرح بأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه مساوٍ بالنبي ﷺ، ولهذا لا تخلوا كتبهم من تقرير مسألة الإمامة ووجوب الإيمان بها وما للأئمة من المرتبة العظيمة وهم على ذلك منذ نشوء هذا المذهب إلى زماننا، ولهذا يقول أحد رؤوسهم في الزمن المتأخر: إن لأئمتنا مقامًا عاليًا ودرجةً سامية وخلافة تكوينية تخضع لها كل ذرات الكون، وإن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملكٌ مقرب ولا نبيٌ مرسل، ولهذا لما ذكر الشيخ المؤلف رحمه الله مثال الولاية هنا يظهره أنه رحمه الله -وقد عرف عنه دقة الفهم- أراد وقصد هذا المثال لينبه على أن الولاية من أعظم أبواب الدين التي حصل فيها الخلاف بين أهل التوحيد والإيمان وغيرهم وأنها من أعظم الأبواب التي دخل منها الشرك الأكبر على المسلمين كما بينت لك قبل قليل.

وصلى الله وسلم على نبينا ﷺ